

تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي

بحث تطبيقي في المصرف الصناعي العراقي

أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين الآلام

ميساء عامر حسن

الكلية التقنية الادارية/ بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل تأثير هيكل رأس المال في المصرف الصناعي العراقي على الأداء المالي للمصرف، إذ يشكل هيكل رأس المال أحد العناصر الأساسية المهمة في تحقيق هدف الملاءة في المصرف، إذ أن حجم هيكل رأس المال له علاقة بأداء المصرف، وتم اختيار المصرف الصناعي العراقي لكونه أحد المصارف التي تمارس الصيرفة الشاملة كما تم اختيار المدة الزمنية التي تراوحت من 2008 إلى 2016 وتم استخدام نسب التحليل المالي لتحليل المؤشرات كما قد استخدم البرنامج الإحصائي SPSS لأجراء الاختبار الإحصائي لفرضية البحث الرئيسية وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها هو أن العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي علاقة عكسية ضعيفة أي كلما ارتفع رأس المال الممتلك إلى المطلوبات أنخفض معدل العائد على الموجودات. الكلمات المفتاحية : هيكل رأس المال، الأداء المالي.

Abstract

The objective of the research is to measure and analyze the effect of the capital structure in the Industrial Bank of Iraq on the financial performance of the bank, Capital structure is a key element in achieving the bank's solvency target, as the size of the capital structure is related to the performance of the bank, The Industrial Bank of Iraq was chosen as one of the banks practicing comprehensive banking and the period of time ranged from 2008 to 2016 The financial analysis ratios were used to analyze the indicators and SPSS was used to conduct the statistical test of the main research hypothesis The research found a number of results, the most important of which is that the relationship between capital structure and financial performance is inversely weak. The higher the capital to the liabilities, the lower the return on assets.

Keywords: capital structure, financial performance.

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

تشكل منهجية البحث خارطة الطريق التي يعتمد عليها الباحثون لدراسة الظواهر أو المتغيرات وتحقيق أهداف الدراسة, وتشمل المنهجية بالآتي:

1- مشكلة البحث

إن من أهم المعوقات التي تواجه المصرف هو كيفية تكوين هيكل رأس المال الذي يشمل رأس المال الممتلك والإحتياطيات والأرباح المحتجزة والقروض طويلة الأجل إذ يتطلب اختيار مزيج مناسب ومتوازن بين العائد والمخاطرة لتخفيض كلفة رأس المال إلى أدنى حد مسموح به, وتشمل أجمالي المبالغ اللازمة لسد إحتياجات المصرف المالية على المدى الطويل.

وبذلك يكون دور الرقابة هنا من حيث المتابعة المستمرة لأنشطة المصرف في مختلف الإستثمارات وقياس نسبة الأرباح إلى مقدار الأموال الممتثلة من رأس المال.

وعليه تكمن مشكلة البحث في مدى إمكانية تكوين هيكل رأس المال للمصرف يحقق أفضل أداء مالي له.

2- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في:

1. بيان تأثير هيكل رأس المال على أداء المصرف ووضعته المالي.
2. له ارتباطات بالمصارف التي هي أحد المؤسسات المالية المهمة في الاقتصاد وأن لها أهداف حيوية تسعى إلى تحقيقها.
3. يعتبر هيكل رأس المال العنصر الأول للأمان في المصارف كافة للحفاظ على أموال المودعين وتجاوز الخسائر التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف.

3- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس وتحليل هيكل رأس المال والأداء المالي المصرفي في المصرف الصناعي.
2. قياس تأثير هيكل رأس المال بنسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع المطلوبات للمصرف الصناعي العراقي.

4- فرضية البحث

أركز البحث على الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في الاداء المالي للمصرف الصناعي العراقي.

5- متغيرات البحث

تمثلت متغيرات البحث في الآتي:

- 1- المتغير المستقل: وتمثل في هيكل رأس المال.

2- المتغير المعتمد: وتمثل في الاداء المالي للمصرف الصناعي.

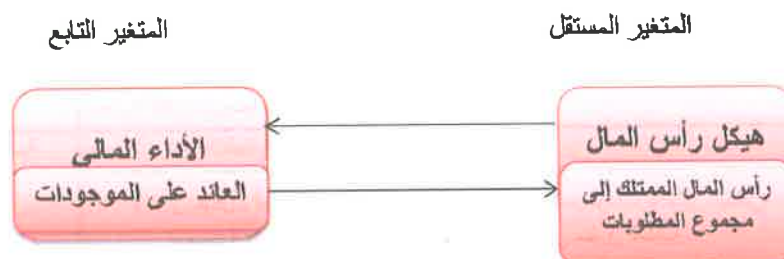
6- الحدود المكانية والزمانية

1. الزمانية : تتمثل في المدة من (2008-2016) وذلك لتوفر البيانات المالية للمصرف عينة البحث.

2. المكانية : تمثلت في إختيار المصرف الصناعي كعينة لاجراء الجانب العملي في البحث.

7- المخطط الفرضي للدراسة

ويبين العلاقة المتبادلة من تأثير وأرتباط بين السيولة المصرفية والأداء المالي كما موضح في الشكل الآتي:



ثانياً : دراسات سابقة

أ- الدراسات العربية

1. دراسة (الزبيدي/ 2009)

عنوان الدراسة	العلاقة بين هيكل رأس المال ومقسوم الأرباح وأثرهما في لا تماثل المعلومات
هدف الدراسة	تحليل واختبار العلاقة بين قرارات هيكل رأس المال وقرارات مقسوم الأرباح وتحديد فيما كانت قرارات هيكل رأس المال ومقسوم الإرباح المتخذة في ضوء الميزة المعلوماتية للإدارة تحقق عوائد غير اعتيادية لا يمكن ان يحققها المستثمرون في السوق.
عينة الدراسة	15 شركة في قطاع تكنولوجيا المعلومات المكونة لمؤشر (S&P(500) في سوق نيويورك للأوراق المالية للمدة (1998-2007)
منهج الدراسة	منهج الدراسة الميدانية التطبيقية
الاستنتاجات	1- انخفاض نسب مقسوم الأرباح في الشركات وذلك لوجود فرص استثمارية تحتاج إلى تمويل ، وكذلك لتحسين موقف السيولة فيها . 2- ان الشركات لا تطبق الانشقاق في تمويل رؤوس أموالها ، وان نتائج تحليل لا تماثل المعلومات جاءت متوافقة مع عدم إتباع الشركات للانقطاع ، اذ أثبتت النتائج انخفاض لا تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ، كما ان اغلب الشركات المدروسة لم تحقق عوائد غير اعتيادية لأسهمها بل العكس كان العائد المتوقع اكبر من العائد المتحقق لأسهم الشركات.

2. دراسة (الحمدان والقضاة/2013)

عنوان الدراسة	أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى ما يأتي : 1. قياس تأثير هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية. 2. قياس تأثير هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية. 3. قياس تأثير حجم المصرف مقاساً باللوغريثم الطبيعي للموجودات على العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية.
عينة الدراسة	جميع المصارف الأردنية التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها ثلاثة عشر مصرفاً للفترة الزمنية 1991-2010
منهج الدراسة	منهج الدراسة التطبيقية
الاستنتاجات	1. أن هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات له تأثير إيجابي، وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية. 2. إن هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات، بينما لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم العادي من الأرباح الصافية وهذا أمر طبيعي، لأن زيادة حقوق الملكية تؤدي إلى انخفاض نصيبها من الأرباح. 3. إن حجم المصرف له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية وهذا عائد إلى أن تمتع المصارف باقتصاديات الحجم يعطيها القدرة على خفض كلفها وتنويع خدماتها المالية للعملاء وزيادة استثماراتها وبالتالي زيادة أرباحها .

ب-الدراسات الأجنبية:

3. دراسة (Nguyen& Kayani – 2013)

عنوان الدراسة	محددات هيكل رأسمال المصرف في آسيا Determinants of banks' capital structure in Asia
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى ما يأتي : دراسة محدّدات هيكل رأس المال المصرفي مع زيادة التركيز على البلدان الآسيوية، علاوة على ذلك، استغلال الفرق المحتمل بين نسب الرافعة المالية، فضلاً عن تأثير هذه العوامل على نسب الرافعة المالية المناظرة للمصارف في مجموعتين مصنّفتين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
عينة الدراسة	عدد من البلدان المتقدمة والنامية
منهج الدراسة	المنهج التحليلي المقارن

الاستنتاجات	أهمية المحددات الخاصة بالشركات مقارنة بعوامل الاقتصاد الكلي بشأن قرار هيكل رأس المال لدى المصارف. نشير أيضاً إلى أن مرحلة التنمية الاقتصادية في بلد ما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة سياسات رصد عمليات المصارف.
-------------	--

دراسة (Adam /2014)

عنوان الدراسة	تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية - دراسة حالة مصرف أربيل للاستثمار والتمويل Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance
هدف الدراسة	الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو قياس أداء مصرف أربيل للاستثمار والمالية في إقليم كردستان العراق. والأهداف المحددة هي: تحليل الأداء المالي للمصارف قيد الدراسة. دراسة العوامل المالية التي يمكن أن تكون محددا للأداء المالي الحالي للمصرف. التحقق فيما إذا كانت نسبة رأس المال المصرفي وحجمه وقروضه مرتبطة بالربحية في إقليم كردستان العراق. تقييم مقياس الأداء (العائد على الموجودات أو العائد على حقوق المساهمين) الأفضل استخدامه في القياس وربحية البنك. انعكاس دور التحليل المالي الذي يستفيد من بيانات البيانات المالية خاصة بيان الدخل من خلال عكس نقاط الضعف والقوة وتقييم الأداء المصرفي.
عينة الدراسة	مصرف أربيل للاستثمار والتمويل
منهج الدراسة	منهج دراسة الحالة
الاستنتاجات	إن هذه الدراسة هي مفيدة للمصرفيين والمديرين في اتخاذ القرارات لتحسين الأداء المالي وصياغة السياسات التي من شأنها تعزيز نظام مالي فعال.

المبحث الثاني

أطار مفاهيمي عن هيكل رأس المال والأداء المالي

أولاً: أساسيات في هيكل رأس المال

يُعد رأس المال أهم شرط مالي لضمان حق المصرف. وينبغي أن يكون هناك قدر كافٍ منه في الميزانية العمومية للمصرف لكي يتمكن الأخير من مواصلة العمليات الجارية. ويضع رأس المال حداً للخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف. وبالتالي يلعب رأس المال دوراً هاماً عند تأسيس المصرف وضمان موضوع الصناعة المصرفية حيث يهتم مديرو المصرف والسلطات التنظيمية بالقدرة على جذب رأس المال والحفاظ عليه.

1- مفهوم هيكل رأس المال

تعد المتطلبات الرأسمالية جزءاً هاماً ورئيسياً باللوائح المصرفية كما أن رأس المال ليس أصلاً محدداً يمتلكه المصرف فهو شئ مختلف إذ إنه الحق الموجود في المصرف لإصحاب الأسهم

(Myers, 1984: 575), وإن كلمة رأس المال لها معنى خاص فهي تشير أساساً إلى الأموال التي يساهم بها أصحاب المؤسسة المالية (Rose, 2013: 485), ويشير رأس المال عادة إلى ما ساهم به أصحاب المصرف عند التأسيس مضافاً إليه التغييرات السنوية التي تطرأ عليه. وتكون هذه المساهمة عبارة عن تخصيصات من الدولة إذا كان المصرف منشأة عامة أو عن القيمة المدفوعة للأسهم إذا كان منشأة خاصة. ورأس المال الأسمي Nominal Capital هو ما يؤسس في ضوئه المصرف ويثبت في قانونه ونظمه الداخلي. أما رأس المال المدفوع Paid up Capital فهو يمثل بما دفعه المؤسسون عند التأسيس ويكون عادة نسبة من رأس المال الأسمي وقد يضاف عليه بالزيادة من الأرباح السنوية للمصرف حتى يتسوى مع رأس المال الأسمي. أما رأس المال الممتلك Equity Capital فهو يمثل بما يمتلكه أصحاب المصرف في تاريخ معين والمكون عادة من رأس المال المدفوع إضافة إلى جميع الإحتياطيات المقطوعة والأرباح المحتجزة. وأخيراً هناك رأس المال الحر Free Capital الذي يعني رأسمال المصرف الذي يمكن إستخدامه في عملياته الرئيسية من استثمار أو إئتمان أو تعويضات عن خسائر ويتكون من رأس المال الممتلك مطروحاً منه صافي الموجودات الثابتة.

رأس المال المدفوع = رأس المال الأسمي + التحويلات من الأرباح المحتجزة السنوي (الرسملة)

(1) ...

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح المحتجزة (2)

رأس المال الحر = رأس المال الممتلك - صافي الموجودات الثابتة (3)

ومن الضروري التذكير بخفض نسبة رأسمال المصرف إلى المطلوبات الأخرى، إذ أن النسبة الأكبر تكون للودائع. ومع ذلك فهو لا يقل أهمية إذ يلعب دوراً كبيراً في تغطية نفقات التأسيس وفي العمليات المصرفية في بداية حياة المصرف كذلك يستخدم في شراء الموجودات الثابتة خلال حياة المصرف. كما يمثل ضماناً للمصرف لتغطية خسائره المحتملة ولضمان حقوق المودعين والمقرضين لديه وبالتالي زيادة ثقتهم بالمصرف، إضافة إلى إنه يمثل حقوق المالكين في مجلس إدارته. (سعيد، 2013: 55)

ويعرف هيكل رأس المال بأنه طريقة توزيع مصادر التمويل طويلة الأجل ممثلة في القروض طويلة الأجل والسندات إلى جانب حقوق الملكية.

هيكل رأس المال = حقوق الملكية + قروض طويلة الأجل (4)

وتحتاج المصارف إلى رأس مال تشغيلي لدعم موقفها وللحصول على رأس المال هذا يجب جمع الأموال كخليط من حقوق الملكية والدين ويسمى هذا الخليط بهيكل رأس المال (Brigham & Ehrhardt, 2009: 788). ويقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة بأنه مجموع قيمة الأسهم العادية مضافاً إليها الإحتياطيات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة اجتازها. ويعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة (الحسيني والدوري، 2008: 81)، ويعبر هيكل رأس المال المستهدف عن مزيج الأموال المئاح

للمصرف وهو يتكون من حقوق الملكية والأسهم الممتازة والقروض طويلة الاجل. (مصطفى والشهلاوي, 2013: 275)

وهيكل رأس المال هو الطريقة التي يتم بها تمويل أصول المصرف أي الجانب الأيمن من الميزانية العمومية.

ويجب أن نميز بين مفهوم الهيكل المالي (Financial Structure) وهيكل رأس المال (Capital Structure) ويقصد بالهيكل المالي جميع مصادر التمويل التي تظهر في الجانب الأيسر من الميزانية العمومية, أي أن:

الهيكل المالي = المطلوبات المتداولة + المطلوبات طويلة الاجل + حقوق المساهمين (5)

أما هيكل رأس المال فهو يقتصر على مصادر التمويل طويلة الاجل فقط, أي أن:

هيكل رأس المال = المطلوبات طويلة الاجل + حقوق المساهمين (6)

ويمكن التعبير عن الهدف الرئيسي لإدارة رأس المال في كيفية إختيار المزيج المناسب من مصادر التمويل طويلة الاجل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال إلى أدنى حد ممكن, ويسمى بهيكل رأس المال الأمثل. (تيمم, 2011: 339)

2- أهمية هيكل رأس المال:

تبرز أهمية هيكل رأس المال الممتلك من خلال مجموعة من الوظائف التي يؤديها ويمكن تحديد أهم هذه الوظائف في الآتي: (الحسيني والنوري, 2008: 82), (الشمرى, 2009: 179)

- أ- يستخدم رأس المال لشراء الموجودات الثابتة واللازمة لبدء المصرف في تأدية خدماته وتدعيم قدرته على الاستمرار بالعمل.
- ب- تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف حيث تحدد القوة التصويتية للمالكين بعدد الأسهم التي يمتلكونها.
- ت- يعمل رأس المال على إسناد المصرف وترصين موقفه المالي في مواجهة الخسائر التشغيلية والناجمة عن ممارسة الأنشطة والفعاليات المختلفة.
- ث- لتدعيم ثقة العملاء والسلطات الرقابية بقدرة المصرف على تمسيد التزاماته في الظروف غير الاعتيادية.
- ج- يستخدم في توظيف أمواله في مجالات الإقراض والإستثمار في بداية حياة المصرف, إذ لا يتوقع أن يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الودائع حال الاعلان عن تأسيسه.
- ح- يعتبر مصدر جيد وفاعل لتمويل أستثمارات المصرف (الموجودات الثابتة والأجهزة والمكانن) لتشغيل المصرف.
- خ- وأخيراً فإن لجنة بلزل للرقابة المصرفية قد حددت بأن لا تقل كفاية رأس المال في المصارف عن 8% وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة في الأنشطة المصرفية.

3- أهداف هيكل رأس المال:

هناك عدد من الأهداف المهمة التي يمكن تحقيقها بخصوص هيكل رأس المال وتتمثل في الآتي:

(كويل, 2006 : 8)

- أ- تحديد الشكل الأمثل لهيكل رأس المال من خلال خطة طويلة وقصيرة الأجل.
- ب- ضمان توافر الأموال اللازمة لتمويل النمو والاستثمار.
- ت- تحديد حجم الاقتراض ومصدره والموعد الذي سيتم به والفترة التي سيستغرقها هذا القرض والعملية التي سيتم بها الحصول على القرض.
- ث- ضمان توافر الأموال التي يمكن الوفاء بالتزامات الدين بها.
- ج- مراقبة احتمالات المخاطرة على معدلات الفائدة إن أمكن وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية المخاطرة.
- ح- توفير المصادر المالية لضمان استمرار النشاط التجاري للمصرف في حالة حدوث كساد أو تراجع اقتصادي للبلد.

4- العوامل التي تؤثر على قرار هيكل رأس المال

يتأثر قرار هيكل رأس المال بعدد من العوامل المهمة التي يمكن توضيحها في الآتي: (مصطفى والشهلاوي, 2013: 260-259) و (الشماع, 1992: 543-545) و (- 794: Brigham, 2009) و (759) و (الشمري ونعمة, 2014: 304) و (قاسم وجميل, 2009: 66)

أ- مخاطر الاعمال (التشغيلية)

وهي تعبير عن نوع المخاطر التي ترتبط بالمصرف أو المنشأة ذاتها نتيجة لطبيعة العمليات التي تقوم بها، وهي عنصر اللائحة عند التنبؤ بالعمليات وخاصة بدخلها العامل (أي الأرباح قبل الفوائد والضرائب) الذي يعتبر المحدد الأهم لهيكل رأس المال ويتحدد مستوى مخاطر الأعمال بناء على مجموعة كبيرة من العوامل نذكر منها:

- 1- تغير الطلب
- 2- تقلب أسعار المنتجات
- 3- تقلب تكلفة المدخلات
- 4- القدرة على تغيير أسعار المخرجات طبقاً للتغير في تكلفة المدخلات
- 5- دورة حياة المنتج
- 6- التعرض للمخاطر الدولية

ب- المخاطر المالية

وهي تمثل أحد أشكال المخاطر الإضافية التي يتحملها حملة الأسهم العادية (المالكين)، الناشئة عن الرافعة المالية وهناك اتجاه لدى العديد من الباحثين لشمول الأسهم الممتازة (في حالة وجودها) ضمن مديونية المصرف، باعتبارها أوراق مالية ذات مردود ثابت تتشابه مع المديونية في مجال الرافعة المالية، وبعبارة أخرى فإن استعمال المصرف للمديونية (والأسهم الممتازة) يزيد من مجموع مخاطرتها.

وبالإضافة إلى هذه العوامل هناك مجموعة أخرى من العوامل الفرعية التي لها أيضاً تأثير على هيكل رأس المال ومنها:

أ- الموقف الضريبي

من الأمور التي تشجع المصرف على الإقراض ما يعرف بالوفر الضريبي الناتج عن الفوائد حيث إن الكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون الضريبة مرتفعة، وعليه كلما زادت إمكانية الحصول على وفر ضريبي زادت قدرة المصرف على الإعتماد على الدين في التمويل.

ب- المرونة المالية

كلما امتلك المصرف مرونة مالية أكبر كلما تعددت خياراته في المفاضلة في التمويل بين رأس المال الممتلك ورأس المال المقترض.

ت- درجة تحفظ أو جرأة الإدارة

أن إدارة المصرف هي مجموعة من البشر الذين تحكمهم عوامل سلوكية. فالبشر منهم من يتصرف بالجرأة والإقدام على الخطر، ومنهم من يتصرف بالتحفظ والخوف من الخطر، والذين يعمل على زيادة المخاطر لذلك قد تميل تركيبة المخاطر إلى استخدام دين أقل برغم ملائمة العوامل الأخرى بسبب تحفظ الإدارة.

ث- هيكل الموجودات

فكلما شمل ذلك الهيكل موجودات قابلة للرهن كضمانة للقرض كلما استطاع المصرف زيادة مديونيته، والعكس صحيح في حالة عدم توافر مثل تلك الموجودات.

ج- الرقابة والسيطرة

إن تأثير البيون في مقابل الأسهم في موقف الإدارة وسيطرتها من الممكن أن يؤثر في هيكل رأس المال، فإن كانت الإدارة حالياً تمتلك السيطرة في التصويت (تمتلك أكثر من 50% من الأسهم) ولكنها ليست في موقف يسمح لها بشراء أسهم جديدة، فقد تقوم الإدارة بإقتراض كوسيلة للتمويل، ومن جهة أخرى قد تقرر الإدارة أن تستعمل الملكية أن كان الموقف المالي ضعيف جداً وقد يكون استخدام القروض في التمويل يؤدي حتى إلى فقدان الإدارة لسيطرتها، وفي هذه الحالة قد تلجأ الإدارة إلى استخدام التمويل بالملكية.

ح- المنافسة

إن المقدرة على خدمة الزبون تتوقف على ربحية المصرف وعلى كفاءة الإدارة والعاملين، وعلى هذا الأسس فإن استقرار هوامش الربح له أهمية في رفع مستوى المصرف والقدرة على المنافسة مع المصارف الأخرى ضمن القطاع المصرفي. ولا شك أن سهولة دخول مصارف أخرى في القطاع المصرفي وكذلك مقدرة هذه المصارف على التوسع في طاقاتها سيؤثران على هوامش الربح لمصرفنا.

5- وظائف رأس المال

يعتبر رأس المال في المصارف وسيلة لحماية المودعين من احتمالات الإفلاس وكذلك لتمكين المصرف من تحمل الخسائر المتوقعة والقدرة على امتلاك أصول ثابتة جديدة مما يعزز ثقة الجمهور وثقة الدائنين بالمصرف ويمكن القول إن وظائف رأس المال في المصارف لها سمة معينة تختلف عن بقية منشآت إدارة الأعمال ويمكن تحديدها فيما يلي: (محمد وآخرون، 2013: 29).

(Hempel, 1999: 323)

أ- وظيفة الحماية لأموال المودعين

أن أهم وظائف رأس المال في المصارف هو حماية أموال المودعين من أي خسارة متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف فكما هو معلوم فإن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تتعرض إلى درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ منه تعرفها لمخاطر عديدة. إذ تمول الودائع ما يقرب من نسبة 15% من أصول المصرف التجاري لذلك فإن الوظيفة الأساسية للجزء الرئيس من حقوق الملكية هي لحماية أموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة هذه الأصول. ويعني ذلك الأداء الكامل لأصول المودعين. ان وظيفة رأس المال لا تقتصر على الحماية لضمان أموال المودعين في حالة التصفية بل هي قدرة المصرف على أداء التزاماته فيزيد أصول إضافية بحيث يستطيع رغم تعرضه للخسائر ان يمارس وظائفه.

ب- الوظائف التشغيلية

ان رأس المال يقدم أو يوفر الأموال التي تحتاجها المؤسسة المالية للحصول على رخصة التنظيم وتشغيلها قبل الحصول على الأموال من مصادر أخرى وان المؤسسة الجديدة تحتاج إلى أموال للبدء في الحصول على تسهيلات الأرض، البناء، الإيجار، شراء المعدات وتعيين الموظفين قبل الافتتاح.

ت- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف:

حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع تمثل أصولاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم إداؤه إلا عند تصفية المصرف.

ث- تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري

ان رأس مال المصرف هو كل ما يملكه المصرف الجديد عند افتتاحه أول مرة. لهذا السبب، ولان المصرف الجديد يصعب عليه في بداية نشاطه الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع، فإن لرأس المال الدور الأساسي لتمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

6- نسب هيكل رأس المال

يمكن أن يقاس هيكل رأس المال من خلال عدد من النسب المتمثلة في الآتي: (الزبيدي, 2011 : 74)

جدول (1): مؤشرات هيكل رأس المال

المؤشر	طريقة حسابه
1- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع المطلوبات	(رأس المال + الاحتياطيات) / مجموع المطلوبات
2- نسبة الرافعة المالية (التمويل بالقروض)	مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات
3- نسبة القروض إلى حق الملكية	أجمالي القروض / حق الملكية
4- معدل تغطية الفوائد	الأرباح (قبل الفوائد والضرائب) / أعباء الفوائد
5- معدل تغطية الأعباء الثابتة	الأرباح (قبل الفوائد والضرائب) + الإيجارات المستحقة +

مصاريف التاجير / أعباء الفوائد + الإيجارات المستحقة +	
التاجير + أقساط القروض ÷ معدل الضريبة	

المصدر: الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2011.

ثانياً : إطار مفاهيمي عن الأداء المالي المصرفي

يعد الاداء من الموضوعات الاساسية بالنسبة لمنظمات الاعمال على اختلاف أنشطتها وطبيعة المهام التي تقوم بها، إذ ان النتائج التي تتمخض عنه ذو أهمية بالغة في استمرار وديمومة المنظمة، وقد يترتب عليها اثر مضررة بها مما يجعل منه مؤشراً مهماً يمكن من خلاله قياس مدى نجاح المنظمة في استغلال الموارد المتاحة لها وبما يضمن تحقيق اهدافها. لذا فان التعرف على الاداء المصرفي والالام بجوانبه يتطلب التطرق إلى مفهوم الاداء بشكل عام كونه يمثل الاطار العلم لصورة سير اعمال المنظمات على اختلاف طبيعة المجالات التي تعمل فيها، وان النشاط المصرفي مثل بقية النشاطات المنظمة الاخرى ما هو الا انعكاس للاطار المذكور.

1- مفهوم الأداء والأداء المالي

يعد الاداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة لمنظمات الاعمال بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لإهتمام المنظمات، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاداء إلا إنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو إتفاق حول مفهوم محدد له، ويبقى الأداء مجالاً خصباً للبحث والدراسة لإرتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية سواء كانت الخارجية أم الداخلية منها، إن الاختلاف حول مفهوم الاداء ينبع من إختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه والتي يستخدمها المدراء والمنظمات (الغلابي و إدريس، 2007: 476).

ويعد الاداء المحور الاساس الذي تدور حوله جهود كافة المنظمات، فهو يمثل أهم أهدافها، فالمنظمات تتوقع أن تؤدي وظائفها بكفاءة وفاعلية، وبالتالي فإن تقييم الاداء يتم ن خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنظمة (نديم، 2013: 30).

والاداء هو وظيفة تنظيم القدرة لكسب وإدارة الموارد من عدة طرق مختلفة لتطوير ميزة تنافسية (Almajali & others, 2012: 268)

وتشير كلمة الاداء إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل، كما تعني درجة أو مستوى المهارة والجهود المبذول في التنفيذ (حمود، 2014: 55)، وان الاداء هو بناء متعدد الابعاد وابرز ابعاده هي : الكلفة، والفاعلية، والاقتصاد، والتكيف (الخطيب والعبيدي، 2010: 244).

والاداء واحد من المؤشرات المهمة على مدى نجاح المصرف التجاري وفاعليته في إستغلال الموارد المتاحة له (الحسيني والدوري، 2008: 221)، في حين عرف الاداء على إنه القيام بعمل ما في الوقت الحاضر تتمثل مخرجه بقيمة تقاس غداً (الياسري وآخرون، 2014: 264)، ومفهوم الاداء عموماً يراد به السلوك الذي يقوم به الشخص أثناء تنفيذه لمهمة معينة أو مهارة وقد يكون ملاحظ مباشرة كما في الاداء العملي وقد يكون غير ملاحظ كما في التفكير والتقويم وحل المشكلات (حسين، 2015: 414).

أن مفهوم الاداء على مستوى المنظمات المصرفية لا يختلف كثيراً عن منظمات الاعمال الأخرى إذ أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياسه وغالباً ما تجد الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المالي المصرفي على وفق هذا الاطار "أن أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات أو المعايير السوقية أو العائد على الموجودات، إذ يعد مقياساً محاسبياً مقبول بشكل واسع لقياس ربحية المصرف" (sinkey&joseph,2002: 203)

كما عبر الكرخي عنه بأنه (ما يحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط وهو أولى الخطوات على مستوى الاداء الذي تمارسه منظمات الأعمال ومنها المصارف للنهوض بمستواها الإقتصادي)(الكرخي، 2006: 39).

ويركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، ويسهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم والاداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الاهداف الآتية: (الخطيب، 2009: 45)

أ. يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الاداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

ب. يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

2- قياس الأداء المالي المصرفي وأهميته

يحتل الاداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنظمة ومدى تحقيقها لإهدافها، ومن خلاله يكشف عن إيجابيات وسلبيات الاداء خلال مدة محددة وتحلل أسبابها، من أجل تدعيم الجوانب الإيجابية والتغلب على السلبيات بما يسهم من رفع مستوى الاداء في المستقبل. ويمكن إيجاز أهمية قياس الاداء المالي المصرفي من خلال الآتي: (الحسيني والدوري، 2008: 233)

أ- يوافر قياس الاداء مقياساً لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة ومن ثم فهو أوسع من أي منهما في تعزيز أداء المنظمة بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

ب- يوافر قياس الاداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمنظمة لإغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية.

ت- يظهر قياس الاداء التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل عن طريق نتائج الاداء الفعلي سواء أكانت مقارنته تاريخياً في المصرف من سنة لأخرى أو مقارنته قطاعياً مع المصارف المماثلة له.

ث- يقيس كفاءة المصارف التجارية في توظيف الموارد المالية للنشاط المصرفي لتحقيق أعلى الإيرادات بأقل التكاليف.

- ج- يقيس فاعلية النشاط المصرفي في تحقيق الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع النتائج المخططة.
- ح- يقيس المخاطرة للنشاط المصرفي من حيث انخفاض ثقل العائد بحيث يؤدي إلى انخفاض المخاطرة إلى أدنى درجة ممكنة.
- خ- يكشف عن مستوى التوازن بين أهداف المصرف الرئيسية (الربحية والسيولة)
- د- يساهم في توجيه نشاطات المتابعة المصرفية نحو الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمصرف فضلاً عن نقاط القوة والضعف في عملياته الداخلية.
- ذ- يفصح قياس الأداء عن مستوى المركز المالي للمصرف وينعكس على سمعة المصرف في السوق.
- ر- يمكن أن تؤثر التحسينات الممكنة أو الضرورية إذا كانت الفرص الجيدة غير واضحة
- ز- تحديد قدرة المنظمة على الإيفاء بديونها في الأجل الطويل

ويستخدم الباحثون في قياس الأداء المالي العديد من المؤشرات المالية المتمثلة في نسب الربحية. ومن أجل الوقوف عند هذه المؤشرات وتوضيحها سيجري وضعها في جدول يبين أسماء المؤشرات وطريقة احتسابها وكالاتي: (الجبوري, 2010: 65), (Kusa & Ongore, 2013: 239), Adam, 2014: (171)

جدول (2): مؤشرات الأداء المالي المصرفي

النوع	المؤشر	طريقة حسابه
نسب الربحية	العائد إلى الموجودات	صافي الدخل / مجموع الموجودات
	العائد إلى الودائع	صافي الدخل / مجموع الودائع
	العائد إلى حق الملكية	صافي الدخل / حق الملكية
	هامش صافي الفائدة	صافي دخل الفوائد / إجمالي الموجودات

Kusa & Ongore; Vincent Okoth & Gemechu Berhanu, "Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya", 2013.

رابعاً: تقييم الاداء في المؤسسات المصرفية

يعد تقييم الاداء من العمليات المهمة التي تهدف المنظمة القيام به قياس مدى النجاح الذي حققته في انجاز مختلف الاهداف التي تسعى اليها. وقد تبينت آراء الباحثين حول مفهوم تقييم الاداء وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها الى المفهوم المذكور وهو بذلك لا يختلف عن المفاهيم الادارية الاخرى. وعلى العموم ينظر اغلب الباحثين الى تقييم الاداء على انه، مقارنة الاداء الفعلي بمؤشرات سبق وان تم تحديدها من قبل ادارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات (الايجابية والسلبية) ومن ثم العمل على تصحيحها. (اليسري وآخرون, 2015: 12)

تتأثر عملية تقييم الاداء في المؤسسات المصرفية بعدد من العوامل الداخلية والخارجية منها: (موبين, 2010: 19)

- أ. طبيعة النشاط المصرفي للمؤسسة (عوامل خارجية)
- ب. طبيعة العلاقات بين المؤسسة المصرفية والبنك المركزي ولوائح العمل الداخلية من إحتياجات ومسموحات وغيرها (عوامل داخلية).
- ج. إستراتيجيات العمل لمحفظة القروض والإستثمارات وحدودها التي تحددها الإدارة العليا للمؤسسة (عوامل داخلية).

المبحث الثالث

تحليل متغيرات البحث والتحليل الأحصائي

أولاً: نبذة تعريفية عن المصرف الصناعي

تأسس المصرف الصناعي الزراعي سنة 1935 ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام 1941 من أجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطني في العراق من خلال دعم القطاعين الخاص والمختلط حيث ساهم المصرف الصناعي في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط كونه قطاع حيوي وله أهمية في تطوير الاقتصاد الوطني، كما أن المصرف عضو في إتحاد المصارف العربية منذ عام 1994.

فالمصرف الصناعي هو مصرف عراقي حكومي، ويعنى بإعطاء القروض للقطاع الصناعي في العراق.

ثانياً: التحليل المالي لمتغيرات البحث

وتطرق هذا المبحث إلى الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي لمتغيرات البحث بأعتماد المؤشرات المالية وكما يلي:

1- تحليل هيكل رأس المال للمصرف الصناعي للمدة من 2008 إلى 2016

تحليل هيكل رأس المال للمصرف الصناعي للمدة من 2008 إلى 2016 حيث نلاحظ من خلال الجدول (3) تنامي حجم رأس المال الممتلك وتقلبه خلال مدة البحث حيث نجد إن النسب كانت تتقلب ما بين (-0.03% حداً أدنى إلى 140.83% حداً أعلى) حيث أن أقل نسبة كانت في 2014 وأعلى نسبة كانت في 2011.

ومن حيث التحليل السنوي لنسب التغير (النمو) نجد أنه في سنة 2009 كانت نسبة التغير بنمو موجب 8.98% وفي سنة 2010 كانت نسبة التغير بنمو موجب أقل من السنة السابقة حيث كانت نسبة النمو 0.06% بسبب الزيادة الضئيلة في الإحتياطيات.

أما في سنة 2011 كانت نسبة التغير بنمو موجب بمقدار 140.83% والسبب زيادة رأس المال إلى 75 مليار دينار بعد أن كان 25 مليار دينار حسب تعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي وكذلك زيادة الأرباح وبالتالي زيادة الإحتياطيات حيث وصل إلى حدود (90) مليار دينار.

وفي سنة 2012 كانت نسبة التغير بنمو موجب أقل من السنة السابقة حيث كانت النسبة 55.87% مع زيادة رأس مال المصرف إلى 125 مليار دينار بعد أن كان 75 مليار دينار وكذلك زيادة في الإحتياطيات الرأسمالية.

وفي سنة 2013 أرتفع حجم رأس المال الممتلك إلى حدود (189) مليار دينار وذلك بسبب زيادة رأس المال إلى (175) مليار دينار حسب توجيهات البنك المركزي العراقي لزيادة ملاحة المصرف نتيجة تنامي حجم أموال المصرف وزيادة حجم ودائعه بشكل كبير مما استدعى تدعيم ملاحة رأس المال في المصرف.

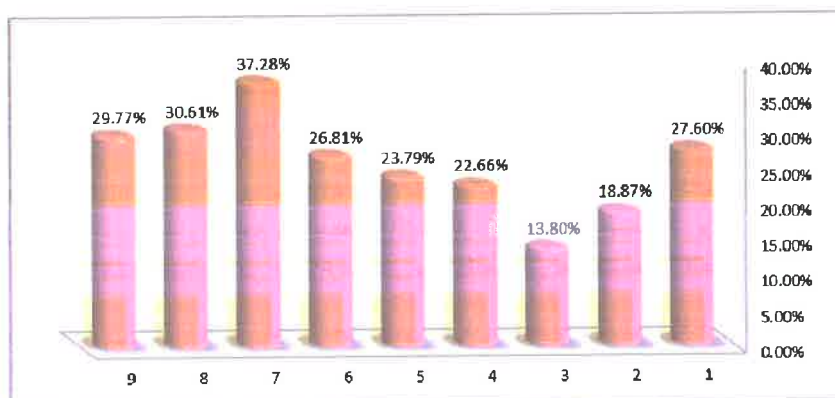
أما في سنة 2014 فقد كانت نسبة التغير بنمو سالب (-0.03%) بسبب انخفاض الاحتياطيات. وفي سنة 2015 كانت نسبة التغير بنمو سالب أقل من السنة السابقة (-0.02%) بسبب انخفاض الاحتياطيات وفي سنة 2016 كانت نسبة التغير بنمو موجب (0.24%)

جدول (3): تحليل هيكل رأس المال للمصرف الصناعي للمدة من 2008 إلى 2016

المسئول	رأس المال	الاحتياطيات	رأس المال الممتلك	نسب التغير (النمو)	نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع المطلوبات (بالدينار العراقي)
2008	25000000000	9371158847	34371158847	-	27.60%
2009	25000000000	12458567342	37458567342	8.98%	18.87%
2010	25000000000	12481567041	37481567041	0.06%	13.80%
2011	75000000000	15267370751	90267370751	140.83%	22.66%
2012	125000000000	15699601201	140699601201	55.87%	23.79%
2013	175000000000	14266468602	189266468602	34.52%	26.81%
2014	175000000000	14210100357	189210100357	-0.03%	37.28%
2015	175000000000	14169320109	189169320109	-0.02%	30.61%
2016	175000000000	14631087978	189631087978	0.24%	29.77%

يبين الجدول (3) تحليل صافي الدخل للمصرف الصناعي للمدة من 2008 إلى 2016 وتم احتساب نسب التغير (النمو) والتي كانت تتذبذب مليون (-136.76% - 2944.41%) حيث أن أقل نسبة كانت في 2015 وأعلى نسبة كانت في 2016.

التغيرات في نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع المطلوبات



2- تحليل صافي الدخل ومعدل العائد على الموجودات

وبالنسبة لتحليل صافي الدخل على المستوى السنوي نجد أنه في سنة 2009 كانت نسبة التغير بنمو سالب بلغ -82.01% وذلك بسبب ارتفاع حجم المصروفات عن الإيرادات.

وفي سنة 2010 كانت نسب التغير بنمو موجب 84.83% بسبب زيادة الإيرادات وانخفاض المصروفات ويلاحظ زيادة الإيرادات من محفظة الاستثمارات في المصرف. وفي سنة 2011 كانت نسبة التغير بنمو موجب أعلى من السنة السابقة ويحدود 1106.49% بسبب زيادة إيرادات العمليات المصرفية وإيرادات استثمارات المصرف مما له تأثير على أرباح المصرف وانخفاض المصروفات.

أما في سنة 2012 فقد كانت نسبة التغير بنمو سالب بلغ -72.86% بسبب انخفاض إيرادات المصرف عن السنة السابقة.

وفي سنة 2013 كانت نسب التغير بنمو سالب -124.87% بسبب زيادة الرواتب والاجور في المصرف. وفي سنة 2014 كانت نسبة التغير بنمو سالب -39.18% بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة المصروفات.

وفي سنة 2015 كانت نسبة التغير بنمو سالب -136.76% بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة المصروفات. وفي سنة 2016 كانت نسب التغير بنمو موجب عن السنة السابقة بشكل كبير وواضح وبمقدار 2944.41% بسبب زيادة الإيرادات وبالأخص إيرادات العمليات المصرفية.

يتبين من الجدول رقم (4) مجموع الموجودات للمصرف الصناعي للمدة من 2008- 2016 حيث يتبين لنا التقلب الواضح في مجموع الموجودات حيث تم إحتساب نسبة التغير لها وتبين إنها تقلبت ما بين (-28.10% – 59.46%) إذ كانت أقل نسبة في عام 2014 وكانت (-28.10%) بسبب الظروف الامنية التي رافقت دخول داعش إلى عدد من محافظات العراق وأثرت على نشاط المصرف. وأعلى نسبة في 2009 وكانت 59.46% بسبب تحسن النشاط الاقتصادي في العراق وتنامي مصادر أموال المصرف بشكل كبير.

ففي سنة 2009 كانت نسبة التغير بنمو موجب بسيط بحدود 0.3%, وفي سنة 2010 كانت نسبة التغير بنمو موجب 36.81%.

وفي سنة 2011 ارتفع مجموع الموجودات ليصبح بحدود (398) مليار دينار بسبب تزايد إيداعات المصرف وأرباحه من محفظة الاستثمار التي يملكها المصرف وتضم عدد كبير من أسهم الشركات المساهمة في القطاع الخاص والمختلط وفي عدة قطاعات اقتصادية.

وفي سنة 2012 زادت نسبة التغير بنمو موجب واضح بسبب زيادة إيداعات وإيرادات المصارف وأرباحه الاستثمارية لمحفظة استثمار المصرف الصناعي بسبب تنامي نشاط الاستثمار وتحسنه في سوق العراق للاوراق المالية بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في العراق مما أدى إلى تصاعد أسعار الاسهم بشكل كبير مما انعكس على قيمة إستثمارات المصرف.

وفي سنة 2013 أرتفع رصيد الموجودات إلى أعلى مبلغ بحدود (705) مليار دينار بسبب تنامي مصادر أموال المصرف وتحسن نشاطه وعلاقته مع الزبائن وتنامي قيمة محفظة الاستثمارية بشكل كبير.

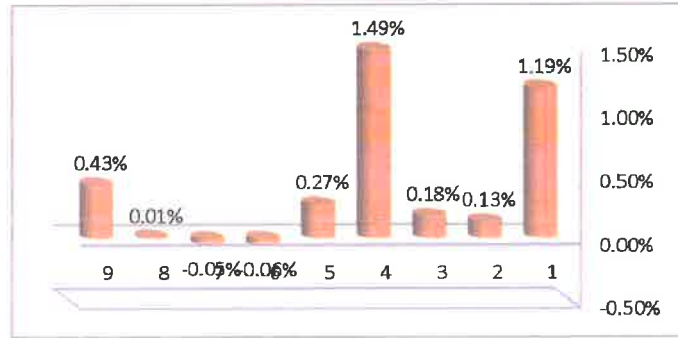
أما في سنة 2014 فقد تراجع حجم موجودات المصرف بسبب الظروف الامنية التي تعرض لها العراق والتي أدت إلى تراجع نشاطه وإنخفاض أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية وإنخفاض حجم الودائع لدى المصرف حيث تراجع حجم الموجودات إلى حدود (507) مليار دينار ونسبة إنخفاض بلغت (-28.10%).

وفي سنة 2015 كانت نسبة التغير بنمو موجب 21.78%, أما في سنة 2016 كانت نسبة التغير بنمو موجب أقل من السنة السابقة وهو 3.06%.

وتبين من الجدول (4) كذلك مؤشر الاداء والذي تم قياسه بمعدل العائد على الموجودات والذي كان يتراوح ما بين (1.49%) حداً أعلى في سنة 2011 وهي السنة التي حقق فيها المصرف أفضل مؤشر للأداء لتحسن إيرادات المصرف بشكل كبير وإنخفاض مصروفاته بشكل واضح. وبين (-0.06%) حداً أدنى في سنة 2013 لتناقص إيرادات المصرف وزيادة مصروفاته ثم وبالأخص الأجور والرواتب مما أدى إلى حصول ضعف مستوى أدائه خلال مدة البحث.

وعلى المستوى السنوي نجد أن هناك تذبذب واضح في معدل العائد على الموجودات إذ احتفظ المصرف بمعدل عائد موجب على الموجودات من سنة 2008 إلى 2012 وان كان بمعدلات منخفضة ولكن أصبح سالباً في السنوات 2013-2014 وهي السنوات التي واجه فيها المصرف المشاكل نتيجة الوضع الأمني في العراق بعدها تحسن أداء المصرف في السنوات 2015-2016 وان كانت بمعدلات ضعيفة.

شكل (2): التغيرات في معدل العائد على الموجودات



جدول (4): تحليل صافي الدخل للمصرف الصناعي للمدة من 2008 إلى 2016

المصفوات	صافي الدخل	نسب للتغير (النمو)	مجموع المبرجرات	نسب للتغير (النمو)	معدل المعقد على المبرجرات (بالبدينار العراقي)
2008	1475802431	—	124518308461	—	%1.19
2009	265488965	%82.01-	198551844938	%59.46	%0.13
2010	490705451	%84.83	271642012940	%36.81	%0.18
2011	5920297925	%1106.49	398401564767	%46.66	%1.49
2012	1606923853	%72.86-	591382715903	%48.44	%0.27
2013	399677922-	%124.87-	705879113281	%19.36	%0.06-
2014	243084116-	%39.18-	507530604858	%28.10-	%0.05-
2015	89362135	%136.76-	618063905783	%21.78	%0.01
2016	2720553383	%2944.41	637004127026	%3.06	%0.43

3- اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

أظهرت نتائج التحليل الأحصائي في الجدول (5) علاقة الارتباط بين متغيرات البحث حيث تُعبر المتغيرات المستقلة بـ X_2 عن هيكل رأس المال ويُعبر المتغير التابع Y عن الأداء المالي. حيث بين الجدول ولا يوجد ارتباط بين هيكل رأس المال X_2 والأداء المالي Y إذ بلغ معاملته -0.14912. ويعتبر هذا الارتباط عكسي كون قيمة الارتباط سالبة وضعيف لأنه بعيد عن الـ (1).

كما أن هذا الارتباط بين X_2 و Y غير معنوي حيث إنها (0.702) أكبر من 0.05 فهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات، فكلما كانت قيمة الاختبار sig ضعيفة كانت العلاقة المعنوية قليلة.

جدول (5): اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

المتغير التابع Y	متغيرات المستقلة X_2
قيمة الارتباط	-0.14912
نوع العلاقة	علاقة عكسية ضعيفة
قيمة الاختبار sig	0.702

4- اختبار علاقة التأثير بين متغيرات البحث

بهدف قياس أثر مؤشر هيكل رأس المال في مؤشر الأداء المالي المصرفي للمصرف الصناعي العراقي، تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشر هيكل رأس المال كمؤشر مستقل ومؤشر الاداء المالي كمؤشر تابع على الحاسوب الآلي واستخدم نظام SPSS الأحصائي لإظهار النتائج.

وأظهرت نتائج التحليل في الجدول (6) لا يوجد تأثير بين X_2 على Y إذ بلغ معامل تحديدهم R^2 (0.022) من التباين الحاصل في فاعلية أداء المصارف ، وان (0.978) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد، كما أن هذا التأثير كان غير معنوياً وفقاً لإختبار F إذ بلغت F المحسوبة 0.519 قياساً بـ F الجدولية البالغة 3.438 عند مستوى معنوي 0.702 مما يتضح من ذلك إن المصرف يؤيد قبول الفرضية الثانية (العدم) مما يؤكد ذلك قوة المتغير X_2 لهذا المصرف وكان غير معنوي وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها من إختبار المعنوية وهي أكبر من 0.05.

كما أن الاختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر إختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f الجدولية القيمة المحسوبة وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث أن قيمة al أو قيمة t تعطي نفس النتيجة بسبب تعدد المتغيرات المستقلة.

وكذلك يوضح الجدول (6) المعلمات التي يقصد بها مقدار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث كان مقدار تأثير هيكل رأس المال X_2 بالأداء المالي Y (-0.012) معناها معدل التأثير ضعيف والمعنوية منخفضة.

جدول (6): ترتيب القوى التأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المعتمدة	R^2	قيمة F المحسوبة	المعلمات	قيمة t المحسوبة	معنوية sig
X_2	Y	0.022	0.519	-0.0012	-0.399	0.702

وتبين من نتائج الجانب العملي أثبات فرضية البحث وهي " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في الاداء المالي للمصرف الصناعي العراقي".

الاستنتاجات

- 1- إن السياسة المتبعة بشأن الاستفادة من الموجودات والمطلوبات ضعيفة مما يؤثر على رأس المال حيث إنه لا بد من الإهتمام بهذا الجانب وتطويره للاستفادة أقصى ما يمكن والحصول على مردود المصرف.
- 2- عدم إهتمام المصرف الصناعي في إدخال خدمات مصرفية حديثة مسندة إلى تقنية العمل المصرفي ومعتمدة من قبل المصارف المتقدمة التي لو أعتمدها سيؤدي إلى زيادة أرباحه.
- 3- لا يوجد دور فعال للرقابة الداخلية للمصرف في الحفاظ على رأس المال، حيث تم منح المصرف لقروض ضخمة لغير ذوي الاختصاص الفعلي (الصناعي).
- 4- أظهرت نتائج البحث أن العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي علاقة عكسية ضعيفة أي كلما ارتفع رأس المال الممتلك إلى المطلوبت أنخفض معدل العائد على الموجودات.

5- أوضحت نتائج عينة البحث في المصرف الصناعي من حيث أعماده بنسبة عالية على الإيرادات العرضية (الاستثمارات والحوالات) وتقليص أختصاصه في دعم الصناعة الوطنية بمنح القروض لغير ذوي الإختصاص الصناعي.

التوصيات

- 1- لا بد من تفعيل دور الرقابة الداخلية في الحفاظ على رأس مال المصرف وذلك بتدقيق ومتابعة توجه المصرف في استخدام السيولة المتوفرة لديه والحد من حالات التزوير والتلاعب.
- 2- الإهتمام بإعداد دقيق للبيانات المالية والسجلات المحاسبية لتكوين قاعدة قوية من التعليمات وبيان الوضع المالي وتحديد موقف رأس المال لتخطي أي مخاطر محتمل أن يتعرض لها المصرف الصناعي.
- 3- على المصرف توخي الحذر فيما يقوم به من أعمال وضمان مستوى معين من الأمان لتجنب المخاطر خاصة في ظل الظروف الراهنة.
- 4- العمل على استثمار المصرف لرأس ماله في موجودات ذات عائد عالي، مع الاحتفاظ بهامش امان مناسب لان الافراط به يعني التضحية بفرصة الربحية.
- 5- اعتماد سياسة استثمار بأطر واضحة ومحددة وإعداد دراسات بهذا الشأن من قبل المختصين في الجامعات والمعاهد العلمية مع ضمان النجاح وتحقيق الأرباح.

المصادر

أولاً: العربية

أ. الكتب

- [1] الحسيني والدوري، فلاح حسن عداي، مؤيد عبدالرحمن عبدالله، ادارة البنوك، ط4، دار وائل للنشر، عمان- الاردن، 2008.
- [2] الخطيب، محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009.
- [3] الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان- الاردن، 2011.
- [4] تيم، فايز، مبادئ الإدارة المالية، جامعة الملك سعود - الرياض، المملكة العربية السعودية، المكتبة العالمية للنشر، ط2، 2011.
- [5] دودين، أحمد يوسف، بطاقة الاداء المتوازن ومعوقات إستخدامها في منظمات الاعمال، دار جليس الزمان، جامعة الزرقاء الخاصة، ط1، عمان- الاردن، 2010.
- [6] سعيد، عبدالسلام لفتة، إدارة المصارف، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، بغداد، 2013.
- [7] الشماع وعبد الله، خليل محمد، خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، بيروت، 1992.

[8] الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الاردن، 2009.

[9] الشمري ونعمة، صادق راشد، نغم حسين، أساسيات الإدارة المالية، مطبعة الكتاب، بغداد- العراق، 2014.

[10] الغالبي، طاهر محسن منصور، إدريس، وائل محمد صبحي، الإدارة الاستراتيجية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2007.

[11] كويل، برايان، هيكل رأس مال الشركات **capital structuring**، النشر الاجنبي سي أي بي بيلشينج، الطبعة الاجنبية 2000، الطبعة العربية 2006، دار الفاروق/ قسم الترجمة، القاهرة- مصر.

[12] مصطفى والشهوي، نهال فريد، طارق مصطفى، الادارة المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية- مصر، 2013.

ب. البحوث والأطاريح

[1] الجبوري، أئمار مهدي فاضل، أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء المصارف، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2010.

[2] الحمدان والقضاة، ناصر، علي، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، عمان، الاردن، 2013.

[3] الخطيب والبيدي، سمير كامل سعيد، أحمد ابراهيم حسين، واقع تطبيق نظم تخطيط الاحتياجات من المواد وأثره في الاداء المنظمي (MRP): دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010.

[4] الزبيدي، شذى عبد الحسين جبر علي، العلاقة بين هيكل رأس المال ومقسوم الارباح وأثرهما في لا تماثل المعلومات، دكتوراه فلسفة في إدارة أعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.

[5] الياسري وآخرون، أكرم، عواد الخالدي، بشار عباس الحميري، إنعكاس المقدرات الجوهرية على الاداء المصرفي في ضوء بطاقات العلامات المتوازنة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة العراقية، جامعة أهل البيت، 2014.

[6] حسين، حيدر ناصر، إعادة هندسة العمليات وعلاقته بالأداء المالي الإستراتيجي دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة – النجف الأشرف، العدد 40، المجلد 1، 2015.

[7] حمود، جبار عبدالحسين، تحليل البيئة المصرفية وأثرها على الاداء المصرفي من منظور بطاقة الاداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2014.

[8] قاسم وجميل، صبيحة، أحمد نزار، أثر التدفقات النقدية في عنصر هيكل رأس المال، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009

[9] محمد وآخرون، سعاد عبدالفتاح، مثال مرهون مبارك، رعد فاضل بلبل، قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للإستثمار والتمويل، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013.

[10] نديم، مريم شكري محمود، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2013.

ثانياً: الأجنبية

[1] Adam, Mustafa Hassan Mohammad, "Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance", European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, No.6, August 2014.

[2] Almajali & others; Amal Yassin, Alamro; Sameer Ahmed, Al-Soub; Yahya Zakarea, "Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange", 2012, Vol. 4, No. 2, AlBalqa Applied University, karak, Jordan.

[3] Brigham & Ehrhardt, Eugene F., Michael C., "financial management theory and practice,Thomson". South-western. Publishing, 2009.

[4] Hempel, George H., Simonson, Donald G., "Bank Management Text & Cases", 1999, New York, printed in the United States of America

[5] Kusa & Ongore; Vincent Okoth & Gemechu Berhanu, "Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1, 2013..

[6] Nguyen& Kayani, Hoa., Zainab., "Determinants of banks' capital structure in Asia", School of Economics and Management, Degree

Project Master of Science in Business and Economics, Spring Term 2013.

[7] Myers, Stewart C., **"The Capital Structure Puzzle"**, The Journal of Finance, Vol. 39, No. 3, Papers and Proceedings, Forty-Second Annual Meeting, American Finance Association, San Francisco, California, Jul., 1984.

[8] Rose, S.Peter & MarQuis,H.Milton," **money and capital markets – financial Institutions and Instruments in a global marketplace**",th 10, Boston burr ridge il Dubuque, la new yok san francisco st. louis bangkok bogota caracas Kula lumpur lisbon london madrid mexico city Milan,2002,2007,2011, 2013.